

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

المراد من المخالف

إنَّ الذي يُخالِفُ ولَايةَ أئمَّةِ آلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كَاخْوارِجَ وَالْزِيَّدِيَّةَ وَالنَّوَاصِبَ وَالْغُلَاتَ وَالْوَافِقِيَّةَ وَ... لَوْ اسْتَبَرَ لَانْدَرَاجَ ضَمِّنَ امْتِنَانَ الرَّوَايَاتِ الْمَاضِيَّةِ، وَقَدْ أَشَارَ لَهَا التَّفْسِيرُ أَيْضًا السَّيِّدُ الْخُوَيْفِيُّ قَائِلًا:

لَا رِيبٌ فِي عُومِ الْحُكْمِ (الْإِمْتِنَانُ بَعْدَ الْقَضَاءِ) لِكُلِّ مُنْتَحِلٍ لِلْإِسْلَامِ مِنَ الْفِرَقِ الْمُخَالِفَةِ حَتَّى الْمُحْكُومُ عَلَيْهِمْ بِالْكُفْرِ كَالنَّاَصِبِ وَنَحْوِهِ الَّذِي وَرَدَ فِي شَأْنِهِ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ خَلْقًا أَنْجَسَ مِنَ الْكَلْبِ، وَإِنَّ النَّاَصِبَ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ لَأَنْجَسُ مِنْهُ» [1] فَالنَّوَاصِبُ وَالْخُوارِجُ وَنَحْوِهِم مِنَ الْفِرَقِ الْمُحْكُومُ عَلَيْهِمْ بِالْكُفْرِ تَشْمِلُهُمُ الْنَّصْوُصُ الْمَذْكُورَةُ، فَلَا يَجُبُ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ بَعْدَ الْإِسْتِبْصَارِ، بَلْ إِنَّهُ وَقَعَ التَّصْرِيفُ بِالنَّاَصِبِ فِي صَحِيحِيَّتِ الْعَجْلِيِّ وَابْنِ الْأَذِنَةِ، كَمَا أَنَّ جَمْلَةَ مِنَ الْمَذْكُورِيْنَ فِي صَحِيحَةِ الْفَضَّلَاءِ مِنْ قَبْلِ النَّاَصِبِ. فَلَا يَخْتَصُ الْحُكْمُ بِمَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ وَطَهَارَةِ الْبَدْنِ مِنْ فَرَقِ الْمُخَالِفِيْنِ. [2]

الْمَسَأَلَةُ التَّالِيَّةُ ضَمِّنَ تَحْرِيرِ الْوَسِيْلَةِ

لَقَدْ تَوَصَّلَنَا إِلَى تَفْرِيَعَاتِ بَابِ الْقَضَاءِ، فَانْطَلَقَ السَّيِّدُ الْخُمَيْنِيُّ إِلَيْهَا قَائِلًا:

(مَسَأَلَةُ ۲): لَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ الْمَغْمُونُ أَوْ الْمَجْنُونُ أَوْ الْمَغْمُى عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ، وَجَبَ عَلَيْهِمُ الْأَدَاءُ وَإِنْ لَمْ يُدْرِكُوهُ إِلَّا مَقْدَارَ رَكْعَةٍ مَعَ الْطَّهَارَةِ وَلَوْ كَانَتْ تَرَابِيَّةً، وَمَعَ التَّرَكِ يَجُبُ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ، وَكَذَلِكَ الْحَائِضُ وَالنَّفَسَاءُ إِذَا زَالَ عَذْرُهُمَا (أَثْنَاءَ الْوَقْتِ) كَمَا أَنَّهُ لَوْ طَرَأَ الْجَنُونُ أَوْ الْإِغْمَاءُ أَوْ الْحِيْضُ أَوْ النَّفَاسُ بَعْدَ مُضِيِّ مَقْدَارِ الْمُخْتَارِ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ بِحَسْبِ حَالِهِمْ - مِنَ السَّفَرِ وَالْحَضْرِ وَالْوَضُوءِ وَالْتَّيْمِ - وَلَمْ يَأْتُوا بِالصَّلَاةِ، وَجَبَ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ. [3]

وَأَمَّا السُّرُّ فِي فَعْلَيَّةِ الْوَجُوبِ عَلَى عَاتِقِ هُؤُلَاءِ:

1. فَلَأْجَلَ أَنَّ أَدَلةَ الْأَدَاءِ - أَقِيمُوا الصَّلَاةَ - قَدْ تَفَعَّلَتْ فِي حَقِّهِمْ فِي الدِّقَائِقِ الْأُخِيرَةِ الَّتِي قَدْ مَاتَ عَذْرُهُ، فَاكْتَمَلَ الشَّرَائِطُ الْعَامَّةُ لِلتَّكْلِيفِ، وَقَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ الرَّوَايَاتُ أَيْضًا، نَظِيرُ رَوَايَةِ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُغْمَى عَلَيْهِ نَهَارًا ثُمَّ يُفِيقُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَقَالَ يُصَلِّي الظُّهُرَ وَالْعَصْرَ وَمِنَ اللَّيْلِ إِذَا أَفَاقَ أَفَاقَ قَبْلَ الصُّبْحِ قَضَى صَلَاةَ اللَّيْلِ. [4] وَعَلَى صَعِيدٍ مَقَابِلِ نَرِى أَنَّ الْأَدَلةَ الَّتِي قَدْ عَذَرَتِ الْمَكْلَفُ تَامًا تَحْصُنَ العَذْرَ الْمُسْتَوْعَبَ لِتَامِ الْوَقْتِ.

2. وَلَأْجَلَ اسْتِدَالِيَّةِ السَّيِّدِ الْحَكِيمِ أَيْضًا بِأَنَّ الْفَوْتَ يَصُدُّ عَلَى مِنْ أَهْمَلِ الدِّقَائِقِ الْوَافِيَّةِ لِأَدَاءِ الصَّلَاةِ وَعَلَيْهِ، سَتَتَفَعَّلُ أَدَلةُ الْقَضَاءِ فِي حَقِّهِمْ، بَيْنَمَا الْمَجْنُونُ وَالْمَغْمُونُ عَلَيْهِ وَ... مَمْنُونُ اسْتِوْعَبُهُمُ الْعَذْرُ تَامًا فَلَا يَصُدُّ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ قَدْ فَوَّتُوا الصَّلَاةَ.

إِضَائَةُ لِقَاعِدَةِ "مَنْ أَدْرَكَ"

وَأَمَّا السُّبُّبُ فِي امْتِنَادِ فَعْلَيَّةِ الصَّلَاةِ حَتَّى بِمَقْدَارِ رَكْعَةٍ فَلَأْجَلَ قَاعِدَةَ "مَنْ أَدْرَكَ" وَلَهُذَا فَلَوْ عَجَزَ الْمَكْلَفُ عَنْ تَنْفِيذِ أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ تَامَّاتٍ وَلَكِنْ أُمْكِنَهُ مَقْدَارَ رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ فَحَسْبٌ لِأَجْرِيَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ، وَمُسْتَنْدُهَا هِيَ الرَّوَايَاتُ التَّالِيَّةُ:

1. قالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْغَدَاءِ رَكْعَةً قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْغَدَاءَ تَامَّاً.

2. مُحَمَّدُ بْنُ مَكَّيَ الشَّهِيدُ فِي الْذِكْرَ[5] قَالَ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ.

3. قَالَ وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ. [6]

نعم إنَّ السَّيِّدَ الْخَوَيْيَ قد رفضَ تمامَ روایاتِ القاعدةِ إِلا الروایةِ الأولى، ثُمَّ قالَ ببرکةٍ ضمیمة "القول بعدم الفصل" بین الصلواتِ اليومیةِ، نخضعُ لصحَّةِ هذه القاعدةِ الشهیرةِ.

وقد استشكلَ البعضُ على تطبيقِ القاعدةِ في هذه المسألةِ، فـإِلْشَكَالُ قد طرَحَهُ السَّيِّدُ الْخَوَيْيُ ثم أجابَ عنه بإجابةٍ قاصرةٍ:

نعم، ربما يشكل الأمر في تطبيقها على المقام، بدعوى اختصاصِ الحديثِ بما إذا كان الوقتُ في حد ذاته واسعاً و صالحاً لتوجهِ التكليفِ فيه سوى أنَّ المكلفَ لم يدرك منه إلا بمقدار ركعةٍ لمسامحته في الامتثال أو لغير ذلك، وأمّا إذا كان الوقتُ في حد ذاته ضيقاً لا يسع الفعل كما في المقام فإنَّه قبل ارتفاع العذر لا تكليفٌ على الفرض فلا عبرةٌ بالسعة في ذلك، وبعد ارتفاعه لا يسع الزمان لوقوع العمل لقصوره طبعاً، لا لأجل عدم إدراك المكلف منه إلا ذلك المقدار فلا مجال للاستناد إلى الحديث فيه، وحينئذٍ فيشكل الأمر في الأداء (بأربع ركعات) فضلاً عن القضاء، لامتناع تعلقِ التكليف بعملٍ في زمانٍ أقصرٍ منه وأقلٍ فإنَّه من التكليفات بما لا يطاق. (فلا موضوع للقاعدة هنا أساساً إذ القاعدة تخصُّ المورد الذي تُحسبُ الركعة بدلاً عن الأربع، بينما في البداية يجب أن نفترض قابلية امتثال هذه الأربع ثم تقع هذه الركعة الواحدة عوضاً عن تلك الأربع)

وفيه أولاً: أنَّ الإشكال لو تمَّ فإنَّما يتمُّ في (أعداءِ) مثل الصبيِّ ونحوه، دون الكافر (فلو أسلم أبناءَ الوقت لتعفلت عليه العبادات الفعلية) بناءً على المشهور من تكليفه (الكافر) بالفروع كالأصول، فإنَّه على هذا كان مكلفاً بالصلاحة من أول الزوال، و كان متمكناً من امتثاله بالإسلام، و معلوم أنَّ المقدور بالواسطة مقدور، فالوقت بالإضافة إليه يكون واسعاً في حد ذاته غير أنه بسوء اختياره فوق التكليف على نفسه حيث أسلم في آخر الوقت، فيصدق في حقه أنه لم يدرك من الوقت إلا ركعة، فليس التكليف بالإضافة إليه مما لا يطاق.

و ثانياً: أنه لا يتم مطلقاً حتَّى في مثل الصبيِّ ونحوه (المجنون والمغمي عليه) و ذلك لأنَّا 1. تارةً نفرض القصور الذاتيَّ في طبيعةِ الوقتِ كما لو فرضنا أنَّ بعض نقاط الأرض يقصرُ في الزمانُ الفاصل بين زوال الشمسِ وغروبِها بحيث لا يسع الإتيان بأربع ركعات أو أنَّ ما بين الطلوعين فيه لا يسع الإتيان بركعتين، ففي مثله يتجهُ الإشكالُ فيقالُ بامتناع تعلقِ التكليف بالعمل في زمان لا يسعه، فلا يصدق في حقه حينئذ أنَّ المكلف لم يدرك من الوقت إلا ركعة، فإنه (الوقت) في حد ذاته ليس أكثر من هذا المقدار. 2. وأُخرى نفرضُ أنَّه لا قصور في الوقت بحسبِ الذاتِ لامتدادِ بحسبِ طبعه، غيرَ أنَّ المكلف لأجل بعض العوارضِ والملابساتِ كالصِّغرِ والجنونِ والإغماءِ والحيضِ والكفْرِ بناءً على عدم تكليف الكافر بالفروع، حُرم من إدراك الوقت المذكور إلا بمقدار لا يسع تمام العمل، ففي أمثل هذه الموارد إذا ارتفع العذرُ في وقت لم يسع إلا مقدار ركعة يصدقُ عليه حينئذ أنه لم يدركِ الوقتَ كله وإنما أدرك بعضه، لأنَّ المانع إنما تحقق من ناحيةِ العبد لا من ناحيةِ الوقت.[7]

فُمُسْتَخلَصُ إجابةِ السَّيِّدِ الْخَوَيْيِ هو أنه لو قصرَ الزمان عن تأديةِ التكليف ذاتاً كالأصارِ البعيدةِ، فُيصبحُ التكليفُ بما لا يطاق فلا فعليةَ، بينما لو توسيَّ زمنُ التكليفِ و طرأَ المانعُ عن تنفيذِ التكليفِ فلا يصبحُ التكليفُ بمقدارِ ركعةٍ ممتنعاً فهنا تجري القاعدةُ بكلِّ سُهولةٍ.

1. أولاً: لم يتحدد المستشكلُ عن القصورِ الذاتيِّ أو العرضيِّ بل يودُ إثباتَ أنَّ موضوعَ القاعدة يُخصُّ مورَّدَ فعليةِ التكليف بأربع ركعاته ثم اعتبره مانعً فادرك ركعةً منها، ولهذا يفترضُ علينا أن نناقشَ مقولته هذه بالتحديد، ولهذا نطرح النقاشَ هكذا: هل موضوعُ القاعدة ينحصرُ بالتكليف المتكاملِ والذي قد توجَّهَ إلى العبدِ ثم عجزَ عن بعضِ الركعاتِ أم أنها تتطبِّقُ حتى على التكليف المنعدم للفعلية كالصبيِّ والمجنون و سُكَّان الْبُلْدَانِ البعيدةٍ و... فرغمَ أن التكليفَ لم يَتَفَعَّلْ في حَقِّهم لكنَّ القاعدةَ مطلقةً من هذا البُعد، فتجري القاعدةُ على الإطلاق وهو الصواب.
2. وثانياً: لو أجرينا القاعدةَ على كلِّ من أدرك ركعةً، فوتقى لا يختلفُ قصورُ الزمان ذاتاً أو عَرَضاً، بل حتَّى لو قصرَ الزمانُ عن تنفيذ التكليف لأجل المانع العارضيِّ لصدقِ التكليفِ بما لا يُطاق و ظلَّ الإشكالُ سليماً، فتفكيكُ السيدِ لا يُجدي نفعاً.
3. وثالثاً: إنَّ أمثالَ الجنون والإغماء و... من الأعذار الغالية على جسمِ الإنسان تقعُ موطنًا لتطبيقِ قاعدةِ الغلبةِ عليها وفقاً لما أسلفنا مسبقاً، فلسنا بحاجةٍ إلى قاعدةٍ من أدرك، إذ لا شيءٌ عليهم.

-
- [1] الوسائل 1: 220 / أبواب الماء المضاف ب 11 ح 5 .
- [2] موسوعة الإمام الخوئي، ج 16، ص: 115
- [3] التعليقة الاستدللية على تحرير الوسيلة (مشكيني)، جلد: 1، صفحه: ٤٣٨
- [4] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، جلد: 8، صفحه: ٢٦٣
- [5] الذكرى - ١٢٢ .
- [6] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، جلد: ٤، صفحه: ٢١٨ .
- [7] موسوعة الإمام الخوئي، ج 16، ص: 104